بزيادة فهو هذا بيّن لك ان نفي كلام المولف ما دل على ان
ان مراده الاقالة بزيادة فلا تحتاج الى شيخنة ابن غازي
واقالة بزيادة الخ ومعنى كلام المولف ان من اكتري من رجل
دابة بجاز له ان يقايله بذلك قبل ان يستقر الكراء سواء كان
مما يغاب عليه ام لا كانت على راس المال او ازيد كانت
الزيادة قدر ثمن الكراء او دراهم او عرضا نقدا لانه استكرى
الوكوبه الذي يوجب للمكتري في الزيادة التي وجبت له
ويبيع للاجل لان المنافع دين على المكتري فصح بها
في دين الى اجل او بيعها لمن شاء ان لم يغب المكري عليه
بحيث فيها الا بتفاوت به كانت الزيادة منه او من
المكتري لمن يشترط لتحصيل الزيادة ان كانت من
المكتري لانه لما لم يحصل تحصيله على التقرير صار كانه
لم يقبض فان غاب المكري على التقرير عليه بحيث
فيها الانتفاع بعد لم يجز الا اقالة الا من المكتري
فقط لامن المكري لتهمة السلف بزيادة وانما كانت
العقبة المذكورة سلفا لان العقبة على ما لا يعرف
بعينه تعد سلفا وانما جاز من المكتري ان دخل
على المقاصة كما اذا استاجره بعشرة ونقدها
وغاب المكري عليها ثم تقايلا قبل السير مثلا
على درهم بن دفعها المكتري للمكري ويحلا على
اسقاط الدرهمين مما على المكري ويرجع عليه
المكتري بثمانية لان المكتري دفع عشرة واخذ ثمانية
فتاخذ اقل مما دفع فلا تهمة في ذكر هذا اذا لم
يحمل بسير كثير فان حمل بسير كثير تتهم معه
تهمة سلف بزيادة فتجوز الاقالة من المكري بزيادة

شرط

شرط تعجيلها مع اصل الكراء لتحصل السلامة من فسخ ما في
الذمة في شيء بعينه موخر وهو الزيادة الموخرة من المكتري
بشرط المقاضية كما يفيده النقل فقوله واقالة عطف
على فاعل جاز وقوله او ان لم يغب عليه اي النقد
بمعنى المنقود اعم الذي يتصور فيه الغيبة وقوله
والا فلا اي ان لم يتحرك بمرور يوم الشرط للحمل الا ستثناء والشرط
ر واشتراط هدية مكة ابن عرفة س ابن رشد جاز اشتراط
حمل هدية مكة على الجمال ان عرف قدرذلك لان قدره
التقرير قرره الباجي على انه يجوز لرب الدابة ان يشترط
على الحاج هدية مكة وثمن كل للهدية وبعبارة
هدية مكة هو ما يحمل اليها من كسوة وطيب الكعبة
وهذا هو المنقول وسياق المولف في الدابة وفي الحمل
في قوله وفعل المستاجر عليه ومثل قوله لا ان
يبعد ان يكون معنى الهدية ما يهدى للحبر عكه ص
وعقبة الحبر ر ابن رشد يجوز للمستاجر ان يشترط به
العقبة على الجمال وهي عندهم معروفة اربع ستة
اميال ومعناه انه يركب الميل السادس وفي مذهب
اشتراط عقبة الحبر ليخرجا من المزاحمة في فعل
مثل ما استاجر له ووجوبه ليخرجا من الحرمة في فعل
الحبر ما استوجره له قولان والمتبادر من كلام المولف
الجواز المستوي الطرفين فلا يوخذ منه ندب ولا وجوب
وقوله الحبر اي الحبر المكتري كالحكام ثم ان قوله
وعقبة يجوز فيه الرفع بالعطف على فاعل جاز على
حذف مضاف اي وجاز اشتراط عقبة الحبر
ويجوز فيه الجر بالعطف على هدية خ لا احمل من مرض